

أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر

Impact of Remittances of Workers Abroad on Economic Growth in Egypt

شادي إبراهيم شحاده¹¹ كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، shady.hash@eco.suezuni.edu.eg

بالتعاون مع وحدة بحوث ودراسات الهجرة (MRU) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ومنظمة الهجرة الدولية (IOM)

تاريخ النشر: 2023/01/21

تاريخ القبول: 2022/11/22

تاريخ الإرسال: 2022/08/27

ملخص:

بلغت تحويلات العاملين المصريين بالخارج 29.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بـ 4.3 مليار دولار أمريكي في 1990 وفقاً لبيانات البنك الدولي، لذلك يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي في مصر، ولتحقيق ذلك الهدف يعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، كما سيتم الإستعانة بالمنهج الكمي بإستخدام الأسلوب القياسي لإختبار أثر تحويلات العاملين بالخارج كمتغير مستقل على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع للدلالة على النمو الاقتصادي في مصر، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية إيجابية بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2020.

الكلمات المفتاحية: تحويلات العاملين بالخارج، النمو الاقتصادي، السلاسل الزمنية، مصر.

تصنيف JEL: F24، F43

Abstract:

Remittances of Egyptian workers abroad amounted to 29.6 billion US dollars in 2020, compared to 4.3 billion US dollars in 1990, according to data from the World Bank. Therefore, the researcher aims in this study to examine the relationship between remittances of workers abroad and economic growth in Egypt, and to achieve this goal, the researcher relied on his methodology On the descriptive analytical approach by dealing with the information and studies related to the subject of the research, and the quantitative approach using the standard method will be used to test the impact of remittances of workers abroad as an independent variable on the real GDP as a dependent variable indicative of economic growth in Egypt, and the study concluded that there is a direct relationship Positive relationship between remittances of workers abroad and economic growth in Egypt during the period 1990- 2020.

Keywords: Remittances of Workers Abroad, Economic Growth, Time Series, Egypt.

JEL Classification Codes : F24, F43

توطئة (مقدمة):

تعتبر تحويلات العاملين بالخارج أحد مصادر الدخل القومي في مصر بجانب السياحة وقناة السويس والتجارة والاستثمار والصناعة والبتروال والغاز، حيث بلغت 29.6 مليار دولار أمريكي في 2020 مقارنة بـ 4.3 مليار دولار أمريكي في 1990 وفقاً لبيانات البنك الدولي. وعلى الرغم من التحديات التي واجهت تحويلات العاملين بالخارج في مصر والتي قد تدفعها للتراجع وليس للزيادة في السنوات الأخيرة حيث ظهرت جائحة كورونا والتي أصابت العالم وتبدلاته وتجارته بالتوقف التام، وتزايد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والصراعات والحروب الأهلية والتوترات في المنطقة ككل، نجد أن تحويلات العاملين بالخارج قد زادت لتصبح مصدراً هاماً للدخل القومي وللعملات الأجنبية في مصر.

* المؤلف المرسل

وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمثل في التساؤل حول: إلى أي مدى قد تؤثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر؟ وترتكز الدراسة على فرضية أساسية مؤداها: من المتوقع أن يكون لتحويلات العاملين بالخارج علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي في مصر. وتهدف الدراسة إلى إختبار الفرضية السابقة بالتطبيق على الإقتصاد المصري، من خلال نموذج قياسي مناسب خلال الفترة 1990 - 2020 حيث يتم الإعتماد على متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر إقتصادي للدلالة على النمو الاقتصادي في مصر. وتنبع أهمية الدراسة في أن تحويلات العاملين بالخارج تمثل عاملاً هاماً لتحسين النقد الأجنبي وتقليص العجز في الحساب الجاري وإستقرار معدلات الصرف، كما أنها تمثل داعماً لاقتصادات الدول منخفضة ومتوسطة الدخل وسبباً للحد من الفقر كونها توجه إلى الأسر مباشرة. وتعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، كما سيتم الإستعانة بالمنهج الكمي بإستخدام الأسلوب القياسي لإختبار أثر تحويلات العاملين بالخارج كممتغير مستقل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممتغير تابع للدلالة على النمو الاقتصادي في مصر، مع إضافته مجموعة من المتغيرات الأخرى كمتمغيرات مستقلة للنموذج القياسي والتي تؤثر في النمو الاقتصادي في مصر.

الدراسات والأدبيات السابقة

وفقاً لدراسة (الحصينان 2021) والتي استهدفت قياس أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الكويت لتحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الكويت، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل البيانات والاساليب الكمية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية في مجملها بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الكويت. وفي دراسة (Benhamou & Cassin 2021) والتي تناولت أثر التحويلات على المدخرات ورأس المال والنمو الإقتصادي في البلدان الناشئة الصغيرة، وقد إستخدمت الدراسة نموذج OLG من أجل تحديد الآثار الاقتصادية والديموغرافية للتحويلات في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، حيث تم تصنيف قرارات الأسرة بشأن التعليم والادخار، فكبار السن يتلقون تحويلات مالية وتحويلات محلية من أبنائهم بسبب زيادة العوائد من استثمارات رأس المال البشري وكذلك ارتفاع مستويات الإنتاجية في أماكن أخرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك زيادة في التحويلات من أجل التعليم على حساب المدخرات المحلية، وهو ما يشير إلى وجود علاقة سلبية كبيرة بين المدخرات المحلية والتحويلات في مجموعة كبيرة من الدول، كما يتنبأ النموذج أيضاً بمنحنيات مقلوبة على شكل حرف U بين التحويلات والنمو الاقتصادي بسبب تأثير الاستبدال مما يوضح أن الاستراتيجيات المختلفة المتعلقة بالتحويلات المالية والتحويلات المحلية قد تنجح في تعزيز النمو، اعتماداً على حجم الهجرة أو معدل التحويل.

أما دراسة (المتيم والمخزنجي 2020) والتي اهتمت بأثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي بالتطبيق على مصر، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لبناء وصياغة نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017، وقد توصلت الدراسة إلى أن الادخار المحلي في مصر له أثر معنوي على النمو الاقتصادي في مصر.

وفي دراسة (ملواح 2020) والتي استهدفت محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاسلوب القياسي، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من الإنفاق العام، رأس المال المادي، رأس المال البشري، المعروض النقدي والإنفتاح التجاري، من أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الإقتصادي والمعبّر عنه بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما دراسة (الغواص و عبد الحليم 2019)، والتي تناولت أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في ماليزيا، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل البيانات اقتصادياً والاسلوب القياسي لقياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام نموذج الانحدار البسيط، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية طردية بين صادرات السلع والخدمات كممتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي، إجمالي الإدخار العام والميزان التجاري على السلع والخدمات كمتمغيرات تابعة.

ووفقاً لدراسة (Kadozi 2019) والتي استهدفت تأثير تدفقات التحويلات على النمو الاقتصادي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (SSA) ورواندا على وجه الخصوص في الفترة ما بين 1980 و 2014، وتستكشف ما إذا كان تأثير النمو للتحويلات مشروطاً بالعوامل المؤسسية والتنموية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وقد اعتمدت الدراسة على التحليلي المقطعي لـ 45 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء، متبوعاً بتحليل أكثر تعمقاً لرواندا كدراسة حالة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحليل المقطعي لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء يُظهر عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتحويلات على النمو الاقتصادي في المنطقة. لكن تأثير نمو التحويلات يتأثر بشكل إيجابي وإحصائي بدرجة كبيرة بمستوى التنمية والتنمية المالية والتعليم في البلاد، بينما تؤثر جودة المتغيرات المؤسسية سلباً على تأثير نمو التحويلات في المنطقة. في المقابل تكشف النتائج نفسها عن تأثير إيجابي وهام على النمو للتحويلات المالية في رواندا. تكشف نتائج التحليل أن هناك علاقة سببية طويلة المدى بدءاً من التحويلات إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رواندا، كما تشير النتائج إلى أن كلاً من البيئة المؤسسية العامة وبيئة القطاع المالي على وجه التحديد ضرورية لتعزيز النمو وتأثير التنمية للتحويلات في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ورواندا على وجه الخصوص.

أما دراسة (عطية وآخرون 2018)، والتي تناولت الآثار الاقتصادية الكلية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج لبحث الآثار الإيجابية لتحويلات العاملين بالخارج على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وحجم التراكم الرأسمالي كمؤشر للاستثمار خلال الفترة 1980-2016، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لبناء نموذج قياسي باستخدام أدوات التحليل الرياضي والإحصائي، وقد اعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة ممثلة في التحويلات، معدل التضخم ومعدل الصرف، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي ومعنوي إحصائي لتحويلات العاملين بالخارج على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وأثر سلبي ومعنوي إحصائي على حجم التراكم الرأسمالي كمؤشر للاستثمار.

ووفقاً لدراسة (الدمرداش 2016)، والتي تناولت العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار المحلي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري باستخدام تحليل التكامل المشترك Cointegration Analysis، وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات الاقتصادية بالتطبيق على سلسلة زمنية متعددة المتغيرات للاقتصاد المصري خلال الفترة 1977-2015، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود علاقة إيجابية بين تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار وأن تأثيرها يتحقق بزيادة التطور المالي الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار بـ 0.33 % و 0.39 % في الاجل القصير والطويل على التوالي.

وفي دراسة (طالب 2016) والتي إستهدفت محاولة قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980-2013) ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيل الانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات مستقلة، أما معدل الدخل الفردي والأسعار الحقيقية فاستخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي كمتغير تابع، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي المتمثل في تطبيق طريقة التكامل المشترك لدراسة العلاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات موضوع الدراسة، ثم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأبرزت هذه النتيجة أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ونجد دراسة (السيد 2013)، والتي إستهدفت قياس أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الاقتصاد المصري، لدراسة الآثار الاقتصادية الكلية لتحويلات العاملين بالخارج في الاقتصاد المصري، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال الإطلاع على الكتب والبحوث المنشورة، والمنهج الاستنباطي من خلال استخدام نموذج قياسي خلال الفترة 1980 - 2011 باستخدام نموذج إنحدار متعدد، حيث اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة ممثلة في تحويلات العاملين بالخارج، الاستثمار المحلي، الاستثمار الاجنبي المباشر،

الانفتاح الاقتصادي والتضخم، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحويلات لا تعد حلاً سحرياً لكل ما تعانيه الدول النامية من مشكلات، ولا يمكن أن تكون بديلاً عن جهود التنمية المستدامة المحلية.

وتتمثل الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في ما يلي:

- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في إنها جاءت من أجل تحليل العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر من خلال استخدام نموذج قياسي خلال الفترة 1990-2020 وذلك لبيان أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر.
- تركز معظم وأغلب الدراسات السابقة على علاقة بعض المتغيرات كالانفتاح الاقتصادي، الصادرات والإدخار بالنمو الاقتصادي، وأن هناك ندرة نوعاً ما في الدراسات التي تناولت تحويلات العاملين بالخارج، لذلك يتناول الباحث في هذه الدراسة علاقة تحويلات العاملين بالخارج بالنمو الاقتصادي، ويقوم الباحث بالتعبير عن النمو الاقتصادي في هذه الدراسة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو ما لم تستخدمه الدراسات السابقة.
- تعتبر الفترة الزمنية للدراسة حديثة نسبياً مقارنة بالدراسات السابقة، وهي تعبر عن إضافة جديدة للدراسات الخاصة بهذا المجال.

1. قياس أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر

يُعد العرض السابق تحليلاً وصفيًا للدراسة، وفي هذا الجزء يتناول الباحث قياس أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر، حيث يستخدم الباحث نموذج إنحدار متعدد والذي يهتم بتقدير العلاقة بين متغير كمي وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخرى وهي المتغيرات المستقلة، لتحليل مدى تأثير تلك المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2020، معتمداً على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وفي ضوء مراجعة الدراسات السابقة فقد توصل الباحث إلى متغيرات الدراسة (النموذج المقترح) على النحو التالي:

1.1. متغيرات الدراسة:

المتغير التابع

- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP كمقياس (دلالة) للنمو الاقتصادي في مصر، ولم يسبق لأي دراسة سابقة استخدام هذا المؤشر.

المتغيرات المستقلة

- تحويلات العاملين بالخارج RE وذلك طبقاً لدراسة (Benhamou & Cassin 2021)، (Kadozi 2019)، (عطية وآخرون 2018)، (الدمرداش 2016)، (السيد 2013).
- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وذلك وفقاً لدراسة (السيد 2013).
- الاستثمار المحلي INV وذلك وفقاً لدراسة (Benhamou & Cassin 2021)، (ملواح 2020)، (عطية وآخرون 2018)، (الدمرداش 2016).
- التضخم INF وذلك طبقاً لدراسة (عطية وآخرون 2018)، (السيد 2013).
- الصادرات X وذلك طبقاً لدراسة (الحصينان 2021)، (الغواص وعبد الحليم 2019)، (طالب 2016).
- الإدخار S وفقاً لدراسة (Benhamou & Cassin 2021)، (المتيم والمخزنجي 2020).

2.1. الصيغة المقدرة للنموذج:

تكون الصيغة الرياضية للنموذج

$$GDP = f(RE, FDI, INV, INF, X, S)$$

وتكون الصيغة المقدرة للنموذج أو الشكل الخطي للمعادلة

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 RE + \beta_2 FDI + \beta_3 INV + \beta_4 INF + \beta_5 X + \beta_6 S + \epsilon$$

حيث

- GDP تعبر عن المتغير التابع.
- β_0 تعبر عن الحد الثابت أو قيم GDP عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة تساوي صفر.
- $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6)$ تعبر عن معاملات (المعلمات) المتغيرات المستقلة.
- $(RE, FDI, INV, INF, X, S)$ تعبر عن المتغيرات المستقلة.
- ϵ تعبر عن الخطأ العشوائي.

والجدول التالي يوضح وصف مختصر لمتغيرات الدراسة

جدول (1) مصادر وطبيعة المؤشرات المدرجة في النموذج

المتغير	الرمز	الدلالة	مصادر البيانات
النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقاس (بالأسعار الثابتة بالمليار دولار أمريكي عام 2010).	GDP	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو الناتج الذي يضع في اعتباره تغيرات الأسعار الناتجة عن التضخم، وهو يعتبر مؤشر أفضل للحكم على الأداء الاقتصادي المحلي طويل الأجل، وهو أحد مقاييس تقييم النشاط الاقتصادي.	www.albankaldawli.org
تحويلات العاملين بالخارج مقاس (بالأسعار الحالية بالمليار دولار الأمريكي).	RE	إجمالي تحويلات العاملين بالخارج وهي تعبر عن دخل الأسر من الاقتصادات الأجنبية، ويتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في مصر.	www.albankaldawli.org
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل مقاس بالدولار الأمريكي.	FDI	وهو قيمة ما يستثمره الأجانب في مصر سنوياً، حيث يقوم بتحويل الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى داخل البلاد وبالتالي يكون محفزاً لعمل مشاريع إنتاجية تساهم في عمليات التصنيع والتصدير.	www.unctad.org
إجمالي التكوين الرأسمالي مقاس (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2010).	INV	وهو يسمح بنشوء مشاريع استثمارية في البلاد مثل تطوير البنى التحتية، تطوير وسائل المواصلات وغيرها، مما بدوره يشجع المستثمرين على الإنفاق عوضاً عن الإدخار ويعزز النمو الاقتصادي.	www.albankaldawli.org
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً).	INF	وهو الإرتفاع المستمر والمتزايد في أسعار السلع والخدمات، وهو ناتج عن زيادة النقد، أو زيادة	www.unctad.org

	الإنتاج عن الطلب الكلي، أو إرتفاع تكاليف الإنتاج. ويتسبب في إنخفاض نسبة الصادرات نظرا للارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يؤثر على توفير العملات الأجنبية ومن ثم على حصيلة النقد الأجنبي للدولة.		
www.albankaldawli.org	وهي عبارة عن كافة السلع والخدمات التي تصدرها مصر للخارج، وفي حالة زيادة الصادرات فإن ذلك يوضح قدرة الدولة على توفير العملات الصعبة وزيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي للدولة.	X	صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2010).
www.albankaldawli.org	وهو الجزء المخصص من الدخل لغير الإستهلاك ويوضع بحسابات بنكية للإستفادة منه في الإستثمار المحلي، أو للإستخدام على المدى القصير كمصروفات، وفي حالة زيادة الادخار فإنه يُمكن الدولة من عمل استثمار محلي.	S	إجمالي الادخار (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

المصدر: من إعداد الباحث.

2. اختبارات النموذج

ولاختبار النموذج وتأكيد صلاحية لأبد أن يجتاز العديد من المعايير الإحصائية والقياسية ويمكن عرضها على النحو التالي:-

1.1.2 المعايير الإحصائية:

حيث يتم إختبار الجوهرية الكلية للنموذج (إختبار F Test)، وإختبار جوهرية المعاملات المقدرة (إختبار T Test)، (شحاده، 2018: 147)، وفيما يلي إختبار الفروض ومعاملات الإنحدار.

1. إختبار صلاحية النموذج للتوصل لقرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

صياغة الفروض

الفرض العدم	النموذج غير مناسب
الفرض البديل	النموذج مناسب
يلاحظ أن قيم إختبار F أو إحصائية فشر معنوية عند 1% ، 5% ، 10% . حيث $F_{المحسوبة} < F_{الجدولية}$ $1.96 < 129.45$ أو بالنظر إلى Prob - المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث $Prob = 0.000$ وهي أقل من 5% = 0.05 وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (النموذج غير مناسب) ونقبل الفرض البديل وهو (النموذج مناسب).	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج E-views 10.

2. إختبار المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في مصر.

صياغة الفروض

الفرض العدم	المتغيرات المستقلة ليس لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي.
الفرض البديل	المتغيرات المستقلة لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي.
يلاحظ أن قيم إختبار T أو إحصائية T، معنوية عند 1%، 5%، 10% للمتغيرات RE، INV. حيث $T_{\text{المحسوبة}} < T_{\text{الجدولية}}$ RE 1.96 < 2.72 INV 1.96 < 5.15 أو بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث Prob = 0.01، 0.00، للمتغيرات المستقلة على التوالي، وهي أقل من أو تساوي 5% = 0.05 وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (تحويلات العاملين بالخارج، والاستثمار المحلي ليس لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي في مصر)، ونقبل الفرض البديل وهو (تحويلات العاملين بالخارج، والاستثمار المحلي لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي في مصر). وهذا يشير إلى أهمية المتغيرات المستقلة RE، INV، في تفسير المتغير التابع (GDP) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعنويته. أما المتغيرات المستقلة الأخرى FDI، INF، X، S، يلاحظ أنها غير معنوية حيث $T_{\text{المحسوبة}} > T_{\text{الجدولية}}$ FDI 1.96 > 0.37 INF 1.96 > -1.43 X 1.96 > -1.32 S 1.96 > -0.20 أو بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث Prob = 0.71، 0.16، 0.19، 0.83 للمتغيرات المستقلة على التوالي، وهي أكبر من 5% = 0.05 وعليه فإنه يتم قبول الفرض العدم وهو (المتغيرات المستقلة FDI، INF، X، S، ليس لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي في مصر) ونرفض الفرض البديل وهو (المتغيرات المستقلة FDI، INF، X، S، لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي)، وهذا يشير إلى عدم أهمية المتغيرات FDI، INF، X، S، في تفسير المتغير التابع (GDP) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعنويته.	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج E-views 10.

2.2. المعايير القياسية:

- حيث يتم إختبار النموذج من خلال المعايير القياسية (شحاده، 2021: 303)، وهي:

- أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non-stationarity.
- أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء) Heteroskedasticity.
- أن النموذج لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity.
- أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي Autocorrelation.

وفيما يلي نوضح تلك الإختبارات:

- أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non-stationarity

إختبار السكون: حيث يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية:

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.

- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller – ADF) وكذلك اختبار فيليب بيرون (Philips Perron – PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية. (محمود، 2015: 109) ويتم إجراء الإختبار تحت مواصفات **Trend, Intercept, None**. ويكون هناك فرضين هما:-

الفرض العدم	وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية (عدم سكون السلسلة أو عدم ثبات البيانات)
الفرض البديل	عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية (سكون السلسلة أو ثبات البيانات)
ويتم مقارنة T المحسوبة لديكي فولر مع T الجدولية فإذا كانت T المحسوبة $T > T$ الجدولية يعبر عن وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية (عدم سكون السلسلة أو عدم ثبات البيانات)، وبالتالي نقبل الفرض العدم. أو بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية 5% فإذا كانت أكبر من أو تساوي 0.05، نقبل الفرض العدم أما إذا كانت أقل من 0.05، نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل.	

المصدر: من إعداد الباحث.

ويرى (Hallan and Zanli 1993) أن إختبار فيليب بيرون (PP- Test) له قدرة إختبار أفضل وهو أدق من إختبار (ADF- Test) وخاصة عندما يكون حجم العينة صغيراً، (النقيب، 2021: 50) وفي حالة تضارب وعدم إتفاق نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج إختبار فيليب بيرون (PP- Test)، (Obben, 1998: 114) ولذلك سيتم الاعتماد على إختبار فيليب بيرون (PP- Test) لكشف سكون السلسلة الزمنية، والجدول رقم (2) يبين نتائج إختبار فيليب بيرون (PP- Test).

جدول (2) نتائج إختبار فيليب بيرون (PP- Test)

المتغيرات Variables	بدون مقطع زمني None		مقطع بدون إتجاه زمني Intercept		مقطع وإتجاه زمني Trend & Intercept	
	t- stat.	Prob	t- stat.	Prob	t- stat.	Prob
إختبار درجة التكامل من الدرجة صفر (مستوى المتغيرات Level)						
GDP	11.357	1.000	3.557	1.000	- 1.051	0.920
RE	3.911	90.99	2.181	0.999	- 0.484	0.978
FDI	1.098 -	2390.	587-1.	4750.	1.218-	8870.
INV	1.641	720.9	0.183-	300.9	3.120-	1200.
INF	615-1.	0990.	2.913-	550.0	819-2.	2010.
X	2961.	470.9	3240.	090.9	2.024-	5650.
S	1210.	130.7	185-1.	6670.	883-2.	1810.
إختبار درجة التكامل من الدرجة الأولى (مستوى الفروق الأولى للمتغيرات 1 st Difference)						

GDP	- 0.269	0.581	-2.192	0.213	-2.689	0.247
RE	-4.772	0.000*	-5.483	0.001*	-10.68	0.000*
FDI	-2.290	0.023*	-2.184	0.216	-1.894	0.628
INV	-3.366	0.000*	-6.555	0.000*	-6.448	0.000*
INF	-7.585	0.000*	-7.333	0.000*	-7.441	0.000*
X	-3.017	0.003*	-2.914	0.055	-2.036	0.558
S	-6.469	0.000*	-6.668	0.000*	-6.520	0.000*
إختبار درجة التكامل من الدرجة الثانية (مستوى الفروق الثانية للمتغيرات 2 nd Difference)						
GDP	5.199-	0.000*	5.153-	0.000*	5.045-	*10.00
RE	26.49-	0.000*	29.33-	0.000*	33.32-	0.000*
FDI	1.441-	0.004*	1.115-	0.007*	0.063-	0.002*
INV	3.964-	0.000*	3.816-	0.000*	4.027-	0.000*
INF	29.04-	0.000*	28.42-	0.000*	38.40-	0.000*
X	7.281-	0.000*	544-7.	0.000*	9.077-	0.000*
S	15.64-	0.000*	15.27-	0.000*	4.87-1	0.000*
* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.						

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج E-views 10.

ويتضح من نتائج الإختبارات الخاصة بإختبار فيليب بيرون (PP- Test)، أن إحصائية (t) للمعلمة المقدرة غير معنوية في مستوى المتغيرات الأصلي (المتغيرات بقيمتها الأصلية دون أخذ أية فروق)، مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن، حيث كان مستوى المعنوية أعلى من أو يساوي 0.05، وتطبق الإختبارات على الفرق الأول للمتغيرات كشفت النتائج عن عدم سكون بعض المتغيرات وهذا يدل على قبول الفرض بعدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، وبالتالي يتم تكرار الإختبار للفرق من الدرجة الأعلى وقد كشفت النتائج عن سكون جميع المتغيرات وهو ما يعني رفض الفرض بعدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية وقبول الفرض البديل بسكون السلسلة، فجميع المتغيرات تعتبر متكاملة من الدرجة الثانية، وهو ما يعني أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non- stationarity.

أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء) Heteroskedasticity

أحد شروط تقدير نموذج الانحدار الخطي هو ثبات أو تجانس تباين الخطأ العشوائي في النموذج، ولضمان تحقق ذلك يجب أن لا تكون هناك علاقة بين قيم المتغيرات المستقلة وقيم الخطأ العشوائي المقدّر من النموذج، بمعنى أن التباين في قيم الخطأ العشوائي لا ينتج بسبب التباين في قيم كل متغير مستقل في النموذج، وعند حصول هذه المشكلة فإن مقدرات النموذج تصبح متحيزة وغير كفوءة. (نجمة و المزروعي، 2012: 179)، ويتم تحديد ذلك من خلال أحد الأختبارات التالية: اختبار (Breusch-Pagan- Godfrey)، وإختبار White للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ، و ويكون هناك فرضين هما:-

الفرض عدم	غياب الارتباط الذاتي بين مربعات الأخطاء (ثبات تباين حد الخطأ) - لا توجد مشكلة hetero
الفرض البديل	يوجد ارتباط ذاتي بين مربعات الأخطاء (عدم ثبات تباين حد الخطأ) - توجد مشكلة hetero
ويتم مقارنة F المحسوبة مع F الجدولية فإذا كانت F المحسوبة > F الجدولية يعبر عن عدم وجود مشكلة hetero وبالتالي نقبل الفرض عدم.	

او بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية 5% فإذا كانت أكبر من أو تساوي 0.05، نقبل الفرض العدم أما إذا كانت أقل من 0.05، نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل.

المصدر: من إعداد الباحث.

وطبقاً لنتائج إختبار (Breusch-Pagan- Godfrey) بلغت قيمة الاحتمالية $0.21 = 21\%$ وهي أكبر من 5%، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين أو لا توجد مشكلة Hetero. فهناك ثبات تباين لحد الخطأ Homo. راجع ملحق رقم (1).

■ أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي Autocorrelation

وتحدث هذه المشكلة في بيانات السلاسل الزمنية Time Series أكثر مما هو عليه الحال في بيانات المقطع العرضي -Section Cross وتحدث هذه المشكلة نتيجة لترايط قيم الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار المقدر، إذ ينص أحد شروط بناء نموذج الانحدار الخطي على استقلالية قيم الخطأ العشوائي بعضها عن البعض الآخر. ومن نتائج وجود هذه المشكلة هي أن معاملات النموذج المقدرة لن تكون ذات كفاءة (ليس لها أقل التباينات)، وبالتالي فإن تنبؤات المتغير التابع في النموذج لن تكون صحيحة. (نجمة و المزروعي، 2012: 180)، ونستخدم في قياس هذه المشكلة إختبار Durbin Watson .

ويكون هناك فرضين هما:-

الفرض العدم	لا يوجد ارتباط
الفرض البديل	يوجد ارتباط
ويتم مقارنة F المحسوبة مع F الجدولية فإذا كانت F المحسوبة $F >$ الجدولية يعبر عن عدم وجود مشكلة Autocorrelation وبالتالي نقبل الفرض العدم.	
او بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية 5% فإذا كانت أكبر من أو تساوي 0.05، نقبل الفرض العدم أما إذا كانت أقل من 0.05، نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل.	

المصدر: من إعداد الباحث.

وقد بلغت قيمة إختبار $D.W = 1.44$ ، وطبقاً للنموذج فان عدد المشاهدات $n = 30$ وعدد المتغيرات $k = 6$ ومستوي المعنوية 5% ومنها نحصل على قيمة $dl = 1.00$ ، $du = 1.93$ مما يشير الى أن قيمة DW تقع في المنطقة المحايدة أو الرمادية (منطقة الشك)، ولا يتخذ قرار يتم إجراء إختبار Cerial Correlation LM test ومن خلال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: نحصل على قيمة $Prob = 0.42$ وهي أكبر من 0.05 ، راجع ملحق رقم (2)، وبالتالي القرار يكون بقبول الفرض العدم فلا يوجد ارتباط أو مشكلة Autocorrelation للنموذج المقدر، مما يشير إلى أن قيمة DW تعبر عن عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (موجب أو سالب) بين البواقي من عدمه.

■ أن النموذج لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity

وتحدث مشكلة التداخل الخطي المتعدد في بيانات السلاسل الزمنية عندما تكون قيم متغيرين مستقلين أو أكثر تتطور خلال مدة زمنية معينة بنفس الاتجاه والتغير، ويترتب على وجود المشكلة تحيز قيم المعاملات المقدرة (الميل). كما إن تباينات هذه المعاملات ستكون كبيرة جداً، مما يؤدي إلى عدم الوثوق بنتائج النموذج. و يتم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Factors Inflation – VIF) Variance، (نجمة و المزروعي، 2012) فكلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي

تفوق الرقم 5 على إنها انعكاس لاحتداد المشكلة وتشير إلى وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity، (متولي، 2016: 152). كما ينظر البعض لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 10 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة (محمود، 2015: 118)، والجدول رقم (3) يبين نتائج حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج، راجع ملحق رقم (3).

جدول (3) نتائج حساب معامل التضخم للمتغيرات المستقلة بالنموذج

Variable	VIF
RE	0.00
FDI	2.90
INV	8.05
INF	4.87
X	3.12
S	3.76

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (3) ومخرجات برنامج E-views 10.

وتشير النتائج في جدول (3) إلى أن قيمة ($VIF < 5$) لجميع المتغيرات، ما عدا المتغير INV، فكانت القيمة ($VIF < 10$)، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الإزدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

3. النتائج ومناقشتها:

من خلال ما سبق نخلص إلى صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهو دليل على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي، وبتقدير النموذج باستخدام حزمة البرامج الإحصائية E-Views 10 يمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد على النحو التالي:-

$$GDP = 0.819638171684 + 0.0311318288537*RE + 6.39178937577e-06*FDI + 0.000462179246962*INV - 0.00999530040016*INF - 0.00740662824202*X - 1.25463273203e-05*S$$

والجدول رقم (4) يبين نتائج تقديرات النموذج، راجع ملحق رقم (4).

جدول (4) نتائج معادلة الانحدار المتعدد وتقديرات النموذج

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة						
	الحد الثابت	RE	FDI	INV	INF	S	X
قيمة المعامل	0.819	0.031	6.391	0.000	- 0.009	- 0.007	- 1.254
قيم إختبار T	5.545	2.722	0.375	5.151	- 1.432	- 1.326	- 0.204
- Prob المعنوية	0.000	0.012	0.710	0.000	0.165	0.197	0.839
قيم إختبار F	129.45						
- Prob المعنوية	0.000						

R^2	0.97
Adj. R^2	0.96
DW	1.44

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (4) ومخرجات برنامج E-views 10.

حيث يتضح من المخرجات أن

- تعبر C عن الحد الثابت وإنه في حالة إنعدام المتغيرات المستقلة فإن متوسط معدلات النمو الاقتصادي في مصر معبراً عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو 0.819
 - مؤشر جودة النموذج $Sq-R$ أو معامل التحديد R^2 بلغ 0.97 بنسبة 97 % ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية مرتفعة على تفسير أو شرح 97 % من التغير الذي يحدث في النمو الاقتصادي في مصر وأن النسبة المتبقية وهي 3 % ترجع لأخطاء عشوائية.
 - معامل التحديد المصحح $Adj. R^2$ بلغ 0.96 بنسبة مئوية 96 % ، مما يستدل منه أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر أو تشرح 96 % من التغير الذي يحدث في المتغير التابع GDP وأن النسبة المتبقية 4 % ترجع إلى عوامل أخرى كالبطالة، والانفاق العام، والإنفاس التجاري.
- ويمكن تفسير النموذج من خلال الجدول التالي:-

جدول (5) تفسيرات النموذج القياسي

المتغير	β قيمة	التحليل الإحصائي	التحليل الاقتصادي
RE	0.03	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين تحويلات المصريين بالخارج والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكلما زادت التحويلات أدى ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فإذا زادت التحويلات بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الناتج بما يعادل 0.03، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	يلاحظ أن زيادة تحويلات المصريين بالخارج بمصر لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في مصر وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، فالتحويلات لها تأثير 3 % على النمو الاقتصادي، وقد يكون ذلك لأن هذه التحويلات توجه إلى الأسر مباشرة ومن ثم فهي تساهم في الحد من الفقر في مصر، كما أن الأسر توجهها إلى تعليم أبنائها مما يعمل على تحسين القدرات المعيشية للأفراد والأسر، كما أن التحويلات تعتبر عامل داعم للنقد الأجنبي في مصر.
FDI	6.39	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر أدى ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإذا زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يعادل 6.39، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	فالاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بتحويل الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى داخل البلاد، ومن ثم إيجاد فرص عمل، زيادة معدلات التشغيل، وبالتالي زيادة الإنتاجية والتي تعود على زيادة النمو الاقتصادي. ومن الملاحظ أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إيجابي وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، ولذلك يجب تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز الاستثمار الأجنبي وتقدم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي لسد الفجوة المحلية بين الإيداع والاستثمار في مصر.
INV	0.00	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكلما زاد	يلاحظ أن الاستثمار المحلي تأثيره إيجابي على النمو الاقتصادي وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، فالاستثمار

		الإستثمار المحلي أدى ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإذا زاد الإستثمار المحلي بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يعادل 0.00، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	المحلي قد يقوم بعمل مشاريع إستثمارية في البلاد مثل تطوير البنى التحتية، تطوير وسائل المواصلات وغيرها. مما بدوره يشجع المستثمرين على الإنفاق عوضاً عن الادخار وبالتالي يعزز من زيادة الإنتاجية، مما يعود بالتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي.
INF	- 0.00	وهي توضح أن هناك علاقة عكسية سالبة بين التضخم و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فكلما زاد التضخم أدى ذلك إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فإذا زاد التضخم بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بما يعادل (-0.00)، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	يلاحظ أن التضخم تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، فالتضخم يؤدي إلى زيادة عرض النقود ومن ثم إرتفاع الدخل الإسمية للأفراد دون مقابلة القدر المناسب من السلع والخدمات، فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي إرتفاع الأسعار بصفة مستمرة. مما يترتب عليه إنخفاض في القدرة التنافسية التصديرية، وتخفيض قيمة العملة المحلية، وارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج.
X	- 0.00	وهي توضح أن هناك علاقة عكسية سالبة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكلما زادت الصادرات أدى ذلك إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإذا زادت الصادرات بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يعادل (-0.00)، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	يلاحظ أن الصادرات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهو عكس النظرية الاقتصادية، وهو ما يتطلب ضرورة إعادة هيكلة القطاعات السلعية غير النفطية خاصة الصناعة والزراعة لتحقيق مكاسب اقتصادية من الموارد الاقتصادية قبل نضوبها واستثمارها في تطوير تلك القطاعات. فكلما زادت الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العملة الأجنبية، مما يتيح للدولة إمكانية استيراد المعدات اللازمة للاستثمار من الخارج، وبالتالي تزيد الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.
S	- 1.25	وهي توضح أن هناك علاقة عكسية سالبة بين الإدخار والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكلما زاد الإدخار أدى ذلك إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإذا زاد الإدخار بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يعادل (-1.25)، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن توافر الادخار المحلي يعمل على تقليل الحاجة إلى التمويل الخارجي، فاستخدام الموارد المالية المتاحة محلياً، سيدفع بارتفاع النمو الاقتصادي إذا ما تم استخدام الادخار في الاستثمار، ولكن يلاحظ أن الادخار له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهو عكس النظرية الاقتصادية، وهذا قد يكون بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وعزوف المستثمرين عن طلبات تمويل مشروعاتهم مما يساهم في تراكم المدخرات دون الاستفادة من اقامة مشروعات تنموية ذات طبيعة انتاجية.

المصدر: من إعداد الباحث.

الخلاصة:

حاول الباحث في هذه الدراسة دراسة أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2020، وتم استخدام الأسلوب القياسي لبحث العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كدلالة لقياس النمو الاقتصادي في مصر، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

بتحليل فرضية الدراسة التي تنص على أنه من المتوقع أن يكون لتحويلات العاملين بالخارج علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي في مصر، فقد ثبت صحتها حيث توصل الباحث إلى أن تحويلات العاملين بالخارج لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في مصر والذي تم التعبير عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1990-2020، فتحويلات العاملين بالخارج تساهم ب 3 % في النمو الاقتصادي المصري ولعل السبب وراء ذلك هي قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب القوى العاملة، ووجود العديد من الفرص الاستثمارية التي يمكن أن يستغلها أبناء الوطن من العاملين في الخارج.

وعلى الرغم من عدم الاستقرار في الأسواق الدولية وحركة التصدير وضعف حركة النقل والسياحة في العالم بسبب جائحة كورونا، فإن تحويلات العاملين بالخارج تزيد وتعزز من فرص النمو الاقتصادي المصري، وتزيد من الإحتياطي النقدي الأجنبي، ولتشجيع العاملين بالخارج على ضخ أموالهم في الاقتصاد المصري نوصي بما يلي:

- العمل على بذل الجهود لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- العمل على توفير المرافق العامة والخدمات والتجمعات الصناعية المتكاملة، بالإضافة إلى المشروعات القومية في مختلف المحافظات المصرية من أجل إستيعاب أعداد كبيرة من العاملين.

الإحالات والمراجع:

1. الحصينان، علي سالم. (2021)، " قياس أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الكويت "، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 7، العدد 11، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ص: 591-618.
2. الدمرداش، هاني محمد علي. (2016)، " تحويلات العاملين بالخارج والإستثمار المحلي :دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري باستخدام تحليل التكامل المشترك Cointegration Analysis"، مجلة التجارة والتمويل، العدد 4، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص: 201-228.
3. السيد، هالة مصطفى محمود. (2013)، " قياس أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الاقتصاد المصري"، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد، 143، ص: 96-103.
4. طالب، دليلة. (2016)، " أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980-2013)"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، الجامعة الأردنية، ص: 99-113.
5. عطية، جمال محمود. و علي. إيمان حسن. و السيد، سيد محمد. (2018)، " الآثار الاقتصادية الكلية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 1، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ص: 1-30.
6. الغواص، بدر لافي علي. و عبد الحليم، محمد يونس. (2019)، " أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في ماليزيا"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد 46، العدد 4، ص: 1245-1252.
7. المتيم، محمود أحمد. و المخزنجي، أماني صلاح. (2020)، " أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي بالتطبيق على مصر"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 1، العدد 1، كلية التجارة، جامعة دمياط، ص: 149-188.

8. ملوحي، فضيلة. (2020)، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018"، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، عدد خاص بالافاق الاقتصادية، الجزائر، ص ص، 126-141.
9. شحاده، شادي إبراهيم. (2018)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اللوجستيات في محور قناة السويس - دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
10. شحاده، شادي إبراهيم. (2021)، "دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر"، مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 1، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص ص: 293-309.
11. محمود، مازن. (2015)، "الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
12. النقيب، أنور. (2021)، "فاعلية سياسة معدل الفائدة في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2019"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص: 33-61.
13. نجمة، ألياس. و المزروعي، علي. (2012)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة، خلال المدة 1990-2009"، مجلة تنمية الرفاهين، المجلد 34، العدد 109، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ص: 164-186.
14. متولي، أحمد. (2016)، "دور سوق الأوراق المالية في نمو صادرات القطاع الصناعي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
15. Azizi, Seyed Soroosh. (2018), "The impacts of workers' remittances on human capital and labor supply in developing countries", **Economic Modelling**, No. 75, PP: 377- 396.
16. Batu, Michael. (2017), "International worker remittances and economic growth in a Real Business Cycle framework", **Structural Change and Economic Dynamics**, NO. 40, PP: 81- 91.
17. Benhamou, Zouhair Ait. & Cassin, Lesly. (2021), "The impact of remittances on savings, capital and economic growth in small emerging countries", **Economic Modelling**, No. 94, PP: 789- 803.
18. Kadozi, Edward. (2019), "Remittance inflows and economic growth in Rwanda", **Research in Globalization**, No. 1, PP: 1- 15.
19. Kumar, Ronald Ravinesh. (2013), "Remittances and economic growth: A study of Guyana", **Economic Systems**, No. 37, PP: 462- 472.
20. Murakamia, Enerelt. Yamadaa, Eiji. Siosonb, Erica Paula. (2021), "The impact of migration and remittances on labor supply in Tajikistan", **Journal of Asian Economics**, No. 73, PP: 1- 14.
21. Richard H. Adams, Jr. (1989), "Worker Remittances and Inequality in Rural Egypt", **Economic Development and Ciiltural Change**, Vol. 38, No. 1, PP: 45- 71.
22. Yoshino, Naoyuki. Taghizadeh-Hesary, Farhad. Otsuka, Miyu. (2020), "Determinants of international remittance inflow in Asia-Pacific middle-income countries", **Economic Analysis and Policy**, No. 68, PP: 29- 43.
23. Obben. J. (1998), "The Demand for Money in Brunei", **Asian Economic Journal**, Vol: 2, No: 12, PP: 109- 121.
24. www.albankaldawli.org
25. www.un.org
26. www.unctad.org

الملاحق

ملحق 1

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.509670	Prob. F(6,23)	0.2193
Obs*R-squared	8.476524	Prob. Chi-Square(6)	0.2052
Scaled explained SS	6.563668	Prob. Chi-Square(6)	0.3631

ملحق 2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.888864	Prob. F(2,21)	0.4260
Obs*R-squared	2.341403	Prob. Chi-Square(2)	0.3101

ملحق 3

Variance Inflation Factors
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.021845	21.39423	NA
RE	0.000131	22.28820	9.308874
FDI	2.90E-10	7.991378	3.731554
INV	8.05E-09	113.2009	24.64938
INF	4.87E-05	6.480229	1.699201
X	3.12E-05	51.45343	16.13396
S	3.76E-09	25.70762	4.784993

ملحق 4

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.819638	0.147800	5.545604	0.0000
RE	0.031132	0.011436	2.722320	0.0121
FDI	6.39E-06	1.70E-05	0.375643	0.7106
INV	0.000462	8.97E-05	5.151775	0.0000
INF	-0.009995	0.006976	-1.432863	0.1654
X	-0.007407	0.005584	-1.326489	0.1977
S	-1.25E-05	6.14E-05	-0.204501	0.8398
R-squared0.971239			Mean dependent var2.325000	
Adjusted R-squared0.963737			S.D. dependent var0.919077	
S.E. of regression0.175019			Akaike info criterion-0.446879	
Sum squared resid0.704529			Schwarz criterion-0.119933	
Log likelihood13.70319			Hannan-Quinn criter.-0.342286	
F-statistic129.4511			Durbin-Watson stat1.442617	
Prob(F-statistic)0.000000				